الولايات المتحدة والبلدان العربية في الوقت الحالي .

كان واضحا جدا من البحث في القسم الاول ان صلة الطاقة بين الولايات المتحدة والبلدان العربية كانت ثابتة الاركان لعقود من الزمن . الا ان صلة الطاقة اتخذت بالدرجة الاولى شكل استثمار اجنبي لشركات النفط الاميركية المتعددة الجنسيات ، وهذا الاستثمار جنى ارباحا طائلة وزود حكومه الولايات المتحدة بنفوذ السياسة الخارجية الذي كان مفيدا لاهدافها العالمية . وبكلام آخر لم يكن للولايات المتحدة اية مصلحة في نفط العالم العربي من اجل استهلاكها الداخلي . فقد كانت احتياجات الولايات المتحدة من النفط المستورد تلبى بالدرجة الاولى من مصادر غير عربية وغير منتمية الى اوبيك . وكانت المصادر الرئيسية لمستوردات النفط الخام هي كندا وفنزويلا . وهكذا حتى العام ١٩٧٠ كانت مستوردات النفط الاميركية من العالم العربي اقل بقليل من ٤٪ من مجموع المستوردات الاميركية للنفط الخام . وبحلول العام ١٩٧٧ كانتت النسبة قد قفزت بصورة دراماتيكية الى ما يزيد على ٣٦٪ . واشار هذا الى حدوث تغيير من استيراد ٢،٤٨م ب ي في العام ١٩٧٠ الى استيراد ٣،٢ م ب ي في العام ١٩٧٧ . حتى ان احتمالات الاعتماد على النفط العربي في المستقبل القريب ستكون اكبر اذا ما التزمت جمهورية ايران الاسلامية بسياستها المعلنة الرامية الى جعل انتاج النفط الخام في ايران خاضعا لاحتياجات الاقتصاد الايراني وليس الى الطلب من المصادر الاجنبية .

الاقتصاد السياسي وارتباط الطاقة

خلافا للرأي الشائع على نطاق واسع فان الاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على النفط العربي لم يحمل حتى الآن اية فوائد سياسية او اقتصادية للعالم العربي . وممالا نزاع فيه ، بالطبع ، ان الزيادة الدراماتيكية في سعر النفط الخام وضعت في تصرف منتجي النفط ، العرب وغير العرب ، كميات كبيرة من العملة الاجنبية ، ولكن خلاف ذلك استمر نمط الاعتماد الاقتصادي دون تغيير .

من الأمور المتفق عليها بوجه عام ان البلدان العربية المنتجة للنفط التي توجد لديها اموال فائضة تجد نفسها في المركز الغريب لانتاج النفط الذي تنخفض قيمته بسرعة بسبب التأثير المشترك للتضخم وتقلب اسعار العملات . وفيما يتعلق بالعجز التجاري الاميركي الذي كثر الحديث عنه فانه من المفيد ان نوضح بعض الافكار الخاطئة . وتنشأ هذه الأفكار الخاطئة عن الخلط بين مفهومين متصلين ولكنهما مميزان . وهذان المفهومان هما الميزان التجاري وميزان المدفوعات . صحيح انه على اساس الميزان التجاري تظهر حسابات منتجي النفط فائضا في تجارتهم مع الولايات المتحدة من حيث انهم يبيعون الى الولايات المتحدة اكثر مما يشترون منها . غير ان هذا المفهوم يحدد الصفقات الاقتصادية على نحو ضيق جدا ولا يأخذ في الحسبان جمهرة الصفقات الاخرى التي تجري عادة بين الامم . وهذه الصفقات ، بما فيها الميزان التجاري ، تؤلف ميزان المدفوعات . ووفقا لهذا القياس نجد ان الاموال التي يتلقاها منتجو النفط العرب على نفطهم انما تعود الى الولايات المتحدة في شكل مستوردات سلع ، ومستوردات خدمات ، وفوق كل شيء في شكل اموال تستثمر في اسواق المال ورؤوس الاموال في الولايات المتحدة . ومن المفيد جدا ان نتذكر ان نفقات الولايات المتحدة على النفط المستورد ، وفقا لهذا